



خطة العمل 2009 / 2010



سلطة دبي للخدمات المالية هي المنظم المستقل للخدمات المالية والخدمات المساعدة التي تتم مزاولتها في مركز دبي المالي العالمي، وهي منطقة حرة متخصصة في دبي.

يغطي التكليف التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية إدارة الأصول و الأعمال المصرفية والخدمات الائتمانية والأوراق المالية وصناديق الاستثمار الجماعي وتجارة السلع المستقبلية والتمويل الإسلامي والتأمين وبورصة الأسهم العالمية وبورصة مشتقات السلع العالمية.

رؤية سلطة دبي للخدمات المالية وأسلوبها

رؤية سلطة دبي للخدمات المالية وأسلوبها

رؤيتنا

أن نكون جهة منظمة مرموقة دولياً ونموذجاً رائداً لتنظيم الخدمات المالية في الشرق الأوسط.

رسالتنا

تطوير وإدارة وتنفيذ تنظيم من الطراز العالمي للخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي.

أسلوبنا التنظيمي

التقيد بالتنظيم الذي يستند إلى تقييم المخاطر وتجنب العبء التنظيمي غير الضروري.

قيمنا

توقع مستويات عالية من آداب المهنة والنزاهة من سلطة دبي للخدمات المالية ومنتسبيها.
إظهار الحرفية والاستقلالية والفاعلية والقيادة ودقة اتخاذ القرار فيما يتعلق بأداء مسؤولياتنا.
ضمان العدل الإداري والإجراء الاستشاري والانفتاح التام والحيادية والمحاسبة في أداء مهامنا.

أهداف سلطة دبي للخدمات المالية ومبادئها

أهداف سلطة دبي للخدمات المالية ومبادئها

أسست سلطة دبي للخدمات المالية بيئة تعزز مبادئ النزاهة الارشادية والشفافية والكفاءة التي يدعو اليها مركز دبي المالي العالمي، وتسعى جاهدة للمحافظة على تلك البيئة، وذلك من خلال إنشاء اطار عمل تنظيمي مرن ومحدد قائم على أعلى المعايير استنادا إلى أفضل الممارسات العالمية ذات العلاقة بالمراكز المالية الدولية الحديثة.

في أداء تكليفها التنظيمي، تلتزم سلطة دبي للخدمات المالية قانونيا بالسعي لتحقيق الأهداف التالية:

- رعاية و ضمان العدل والشفافية والفاعلية في صناعة الخدمات المالية (تحديدا، الخدمات المالية والنشاطات ذات العلاقة التي تتم مزاولتها) في مركز دبي المالي العالمي.
- تعزيز الثقة في صناعة الخدمات المالية لدى مركز دبي المالي العالمي والمحافظة على تلك الثقة.
- رعاية الاستقرار المالي لصناعة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي، بما في ذلك التقليل من المخاطر النظامية، والمحافظة على ذلك الاستقرار.
- تجنب أي سلوك من شأنه أن يسبب ضررا بسمعة مركز دبي المالي العالمي أو صناعة الخدمات المالية في المركز، ومنع ذلك السلوك والكشف عنه من خلال الوسائل المناسبة بما في ذلك فرض العقوبات.
- حماية المستخدمين المباشرين وغير المباشرين والمستخدمين المرتقبين لصناعة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي.
- نشر الوعي بتنظيم صناعة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي.
- السعي لتحقيق أية أهداف أخرى كما يحددها الحاكم، من حين لآخر، بموجب قانون مركز دبي المالي العالمي.

في ممارسة صلاحياتها وأداء مهامها، تأخذ سلطة دبي للخدمات المالية المبادئ الارشادية التالية بعين الاعتبار:

- العمل على تحقيق أهداف مركز دبي المالي العالمي المحددة بموجب قانون دبي، للحد الذي يكون ملائما ومناسبا لسلطة دبي للخدمات المالية.
- رعاية تطور مركز دبي المالي العالمي كمركز مالي مرموق.
- التعاون مع السلطات التنظيمية في دولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها من المناطق وتقديم المساعدة لها.
- تقليل الآثار السلبية لنشاطات سلطة دبي للخدمات المالية على المنافسة في مجال الخدمات المالية.
- استغلال مواردها بأكبر كفاءة ممكنة.
- التحقق من أن تكلفة التنظيم تتناسب مع مزاياه.
- ممارسة صلاحياتها وأداء مهامها بشفافية.
- الالتزام بالمبادئ المقبولة عموما للحوكمة الجيدة.

بيان الرئيس التنفيذي، بول كوستر

بيان الرئيس التنفيذي، بول كوستر

يشكل هذا المستند خطة عمل متكاملة لسلطة دبي للخدمات المالية للسنتين القادمتين 2009 و2010. خطة العمل هذه هي تعبير عن التزامنا بمبادئ الشفافية والمحاسبة.

لقد عملت سلطة دبي للخدمات المالية على مدى السنوات الأربع المنقضية، وبلغت حالياً مرحلة النضوج كمنظم. في خطتنا لعام 2007/2008، قلنا: أن سنة 2007 شهدت تحولنا من سلطة "ناشئة" إلى سلطة فاعلة بشكل تام. ففي عامي 2007 و2008 شهدنا حالات تتعلق بمسائل رقابية وتنفيذية لا تشهدها الأسواق بلغ مرحلة النضج. فقد أصبح أسلوبنا في الترخيص والرقابة بالنسبة للشركات المرخصة ومؤسسات السوق المرخصة راسخاً الآن وقد كانت هناك دواعي لاستخدام صلاحياتنا في التنفيذ. بالتالي، سيكون التركيز على السنتين التاليتين للمحافظة على ثبات أسلوبنا في التنظيم والاستمرار بإجراء التحسينات المستمرة على نظامنا وطرق أداء عملنا والتجاوب مع المسائل الجديدة التي تطرأ في السوق.

أنها أوقات تحد للمنظمين والمستثمرين في صناعة الخدمات المالية. وفي مرحلة تطوير هذه الخطة كان العالم يمر باضطراب اقتصادي. إن المرحلة المغطاة في هذه الخطة تشمل ثلاث أهداف تشريعية مهمة تشكل عمل سلطة دبي للخدمات المالية، الأول هورعاية و ضمان الاستقرار المالي في صناعة الخدمات المالية العالمية في مركز دبي المالي العالمي مع تقليل المخاطر. و الهدف الثاني هورعاية و ضمان الثقة في صناعة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي. و يتضمن الهدف الثالث حماية المستخدمين و المستثمرين في صناعة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي.

ستستهلك أعمالنا التنظيمية اليومية غالبية مواردنا وجهودنا على مدى السنتين القادمتين. بالإضافة إلى ذلك، يشكل عملنا على مشروع التنظيم القائم على تقييم المخاطر، الذي سنشير إليه بتفصيل أكبر فيما يلي، يشكل حافز كبير لا زال في مراحلها المبكرة. ستبقى هذه المبادرة المشروع الاستراتيجي المتميز لسلطة دبي على مدى السنتين القادمتين.

لتعريف أهدافنا الاستراتيجية لسنة 2009 و2010 قمنا بفحص الميول في البيئة الاقتصادية والتنظيمية محلياً وعالمياً، وكذلك الاتجاه الاستراتيجي لسلطة مركز دبي المالي العالمي لضمان استمرارنا بتقديم نظام تنظيمي محرك للمركز.

يشكل معظم هذه الخطة؛ استمراراً للعمل المحدد في خطة عمل 2007/2008. فعلى سبيل المثال لقد بدأنا عام 2008 في متطلبات حوكمة الشركات للكيانات والتي سوف يتم تطبيقها في 2009. إننا نعتقد أن تأسيس نظام تنظيمي عالي المستوى قد تم حالياً وسنستمر بعملية البناء على مدى السنتين القادمتين بشكل مركز وفعال. (يرجى الرجوع إلى التقارير السنوية لسنتي 2007 و2008 للحصول على التفاصيل حول كيفية انجاز الإجراءات المحددة في خطة عمل 2007/2008).

بالإضافة إلى نشاطات العمل المعتادة، حددنا ثلاثة أهداف استراتيجية لنركز عليها للسنتين القادمتين. الأولى هي تطوير موقفنا كمنظم مرموق عالمياً. لقد قطعت سلطة دبي للخدمات المالية شوطاً طويلاً في بناء نظام تنظيمي يتفق مع المعايير الدولية وقد تلقت تجاوباً مشجعاً للغاية من عدد من الأطراف الخارجية ذات العلاقة. سوف نعمل على مدى السنتين القادمتين على بناء ذلك وسنستمر بلعب دور واضح المعايير التنظيمية العالمية.

وبوجه الخصوص نتوقع أن هيئات وضع المعايير الدولية سوف تلعب دورا هاما في التعامل مع الأزمة المالية الدولية. وأن المساهمة في وضع معايير دولية وتنفيذها في مركز دبي المالي العالمي، جنبا إلى جنب مع التركيز على التعاون مع منظمين آخرين يشكل جزء من ردنا على الأحداث الأخيرة.

تقرير صندوق النقد الدولي لبرنامج تقييم استقرار النظام المالي

خلال عام 2008، نشر صندوق النقد الدولي برنامج تقييم استقرار النظام المالي حول دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد شملت عملية التقييم النشاط المالي والرقابة في مركز دبي المالي العالمي.

وقد عقب التقرير ايجابيا على سلطة دبي للخدمات المالية بقوله ”إن سلطة دبي للخدمات المالية التي انشأت حديثا تملك كادرا ذو خبرة في أعمال التأمين والمصارف والرقابة على اسواق الاوراق المالية“.

بالاضافة إلى ذلك، كان هناك رضى واضح عن كادر سلطة دبي للخدمات المالية وعن مستوى التنظيم، بالارتباط بتنفيذ اهداف اللجان العالمية لتنظيم الاوراق المالية (اياسكو) ومبادئ تنظيم الاوراق المالية والشفافية في تنظيم الاوراق المالية. وعقب التقرير على وجه الخصوص على التزام سلطة دبي للخدمات المالية بافضل الممارسات العالمية وتبادل المعلومات من خلال مذكرات التفاهم والالتزام باتخاذ الإجراءات اللازمة عند مخالفة القوانين والأنظمة.

وأضاف التقرير أن المركز يملك أنظمة تنظيمية واشرافية محددة تكافئ تلك التي تملكها المراكز المالية الإقليمية الأخرى (مثل سنغافوره وهونغ كونغ).

أما الهدف الثاني فهو بناء القدرات في سلطة دبي للخدمات المالية. تملك سلطة دبي للخدمات المالية حاليا كادرا من المختصين في التنظيم على أعلى مستوى، والذين سيستمررون بدعم التدريب السليم للمهارات والادوات التنظيمية. وسنبقى ملتزمين بتطوير المهارات التنظيمية في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال برنامج قادة الغد التنظيميين.

وسنقوم جنبا إلى جنب ببناء قدرات العاملين لدينا بتعزيز قدرتنا على مراقبة عملنا، من الناحية التنظيمية ومن ناحية إدارة الأعمال في أن واحد. وسيشمل هذا تحسينات على تحصيلنا واستخدامنا للمعلومات الإدارية.

سوف نركز أيضا على قدرتنا على التصدي لقضايا محددة ثابتة قوية من خلال تنفيذ نظام إدارة الشكاوى.

برنامج قادة الغد التنظيميين

برنامج قادة الغد التنظيميين التدريبي والتطويري هو البرنامج المميز لدى سلطة دبي للخدمات المالية لتطوير الخريجين الإماراتيين ليصبحوا منظمين. نركز على خلق الفرص المستدامة بهدف اعداد المشاركين ليكونوا منظمين على مستوى عالمي للالتحاق بكادرنا.

التحق خريجو دفعة عام 2006 بالعمل في عام 2008، ليتولوا مراكز قيادية في اقسام الترخيص والرقابة والأسواق. وقد اضيفنا 6 مشاركين في عام 2008 إلى المشاركين الـ 5 في البرنامج الذين التحقوا في عام 2007 وسيكون هناك منحتين دراسيتين لطلابنا سينضمنا اليها في برنامج تعليمي لمدة شهر خلال فترة التعليم الجامعي.

أما الهدف الثالث فهو تطوير أسلوبنا في التنظيم القائم على تقييم المخاطر، ودمج ثقافة التنظيم القائمة على تقييم المخاطر في عملنا. وهذا ليس هدفا جديدا لسلطة دبي للخدمات المالية، بل هو استمرار للعمل الذي بدأ مع بدايات سلطة دبي للخدمات المالية. في البيئة الاقتصادية الحالية، فإن إنشاء الاطار التنظيمي الصحيح القائم على تقييم المخاطر امر في غاية الأهمية لضمان تعزيز سمعة مركز دبي المالي العالمي كمركز مالي يعمل وفقا للمعايير العالمية. وقد بدأ هذا العمل في النصف الثاني من عام 2008. إننا نعتقد ان عملنا المتعلق بالتعرف على المخاطر التنظيمية وفهمها والتجارب معها سيعود على سلطة دبي للخدمات المالية والشركات التي نشرف عليها بالفائدة. وذلك بوجه الخصوص في هذه الفترة من الاضطرابات المالية. وبما إن طبيعة العمل وربما المخاطر سوف تتغير على مدى السنتين المقبلتين، فإن عملنا في التنظيم القائم على تقييم المخاطر سوف يمكننا من الرد على الظروف المتغيرة بطرق أكثر ملاءمة. كما نعتقد أيضا ان عملنا في هذا المجال يقف في نفس مصاف أعمال المراقبين الماليين الآخرين في العالم.

بصفتها المنظم المالي لمركز دبي المالي العالمي، تحتاج سلطة دبي للخدمات المالية أن تلعب دورا داعما للاتجاه الاستراتيجي لمركز دبي المالي العالمي. وعليه، تركز هذه الخطة على عدد من مناطق تركيز سلطة مركز دبي المالي العالمي، مثل التمويل الإسلامي.

بالإزام نفسها بخطة العمل هذه لمدة سنتين، تؤكد سلطة دبي للخدمات المالية بوضوح عزمها في الاستمرار بتوفير بيئة تنظيمية قوية ولكن محركة في مركز دبي المالي العالمي ومساهمة بالنجاح المستمر للمركز.

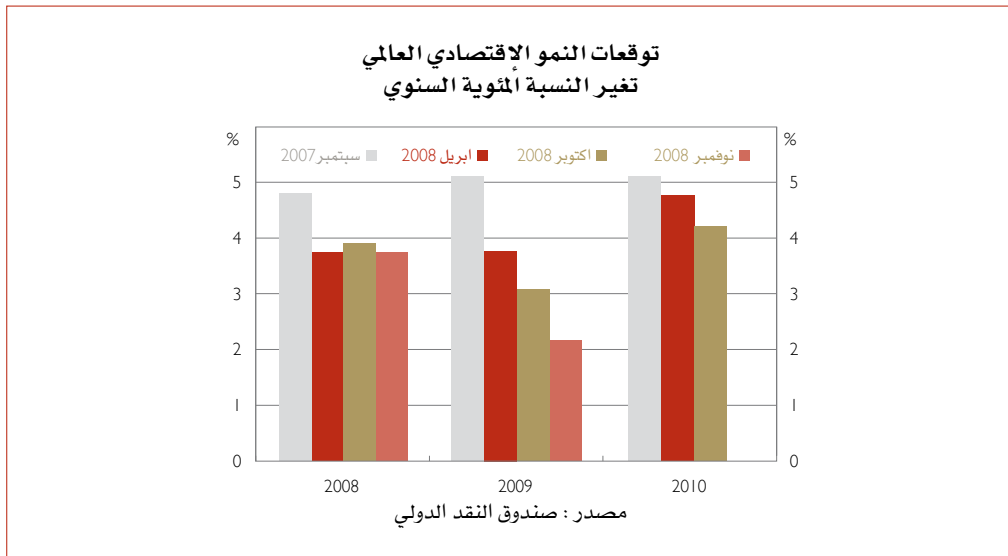
بيئة التخطيط في سلطة دبي للخدمات المالية

بيئة التخطيط في سلطة دبي للخدمات المالية

الاقتصادي

عالميا

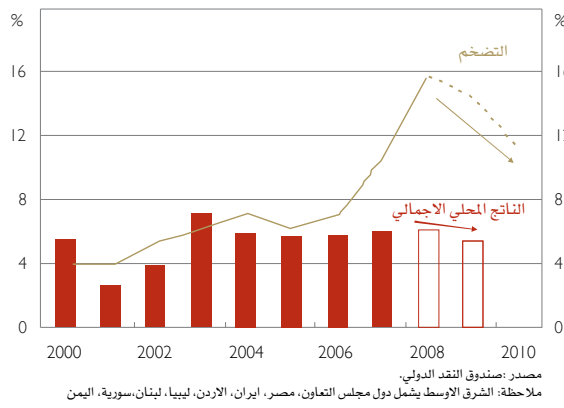
انخفضت معدلات النمو العالمية بحدة خلال عام 2008 بعد نشوء أزمة الرهن الامريكية التي طرأت في اواسط عام 2007 وما تلاها من عمليات الائتمان العالمية. في وقت كتابة هذه الخطة، اعتبرت الازمة المالية السائدة إلى حد كبير أسوأ أزمة منذ الانتكاسة الكبرى. فقد دخل عدد من الاقتصادات، خاصة في الدول المتطورة، فترة ركود مما مهد الطريق إلى احتمال نشوء ركود عالمي. وعلى وجه الخصوص النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة يتوقع أن ينمو 0.3% في عام 2009 في حين أن الاقتصادات الناشئة يتوقع أن تكون معتدلة بنسبة 5.1%. على الرغم من وجود الكثير من الشكوك حول المنظور الاقتصادي في ظل أوضاع السوق المالية المتقلبة، إلا أن احتمالات النمو للسنتين القادمتين عال مع استمرار عمليات سداد الديون لتجنب ازدياد المخاطر.



اقليميا

على الرغم من التغييرات الآخذة بالانخفاض في التوقعات العالمية، إلا أن توقعات نمو الاقتصاد في الشرق الأوسط كانت معتدلة. في اواخر 2008 خفض صندوق النقد الدولي توقعات النمو لسنة 2009 ما يزيد قليلا عن نصف نقطة مئوية إلى 5.3% وهو أكثر بكثير من نتيجة النمو المتوقع للاقتصاد العالمي. في المنطقة، من المتوقع أن تتركز القوة الاقتصادية في الاقتصادات المصدرة للبترو. في توقعات اكتوبر المالية اعتبر صندوق النقد الدولي أن المخاطر على توقعات النمو متوازنة إلى حد كبير، مع ملاحظة أن المخاطر الخارجية تحديدا منحازة إلى الجانب السفلي. ويبقى ضغط التضخم من هموم المنطقة. لقد ارتفعت الأسعار على المستهلك إلى مستويات عالية بفعل ارتفاع أسعار السكن وارتفاع أسعار الطعام والطاقة وضعف الدولار الامريكي. يتوقع صندوق النقد الدولي أن التضخم قد وصل إلى أعلى مستوياته في عام 2008 مع بقاءه على مستويات عالية في السنوات القادمة.

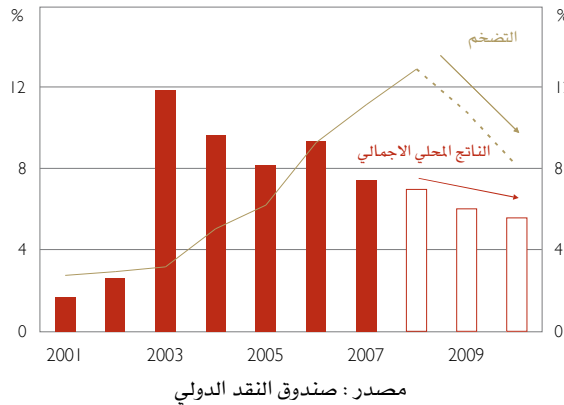
النمو و التضخم في دولة الامارات العربية المتحدة تغير النسبة المئوية السنوي



دولة الإمارات العربية المتحدة

لقد حقق إقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة معدلات لافته في النمو في السنوات الماضية، وذلك بفعل ارتفاع اسعار النفط وتطوير البنية التحتية الثقيلة وسياسات التنوع الإقتصادي. حسب توقعات صندوق النقد الدولي، فإن النمو الإقتصادي سينخفض من مستوياته العالية إلى مستويات أكثر ديمومة تقدر بحوالي 5.6% على مدى مدة التوقع. وهذا مؤشر على انخفاض معتدل نسبيا في توقعات النمو السابقة. وحسبما هو الحال في المنطقة، يبقى التضخم هو الهم الأكبر، على الرغم من توقع انخفاضه إلى مستويات معتدلة تصل إلى حوالي 8% بحلول عام 2010. على وجه التحديد، من المتوقع أن يعمل اكمال الوحدات السكنية على التخفيف من ضغط التضخم.

النمو و التضخم في دولة الامارات العربية المتحدة تغير النسبة المئوية السنوي



تنظيميا

يواجه منظمو الخدمات المالية وقتا عصيبا في ظل استمرار ظهور الآثار المترتبة على الأزمة الأمريكية واضطرابات الائتمان في السوق. من المحتمل أن تقوم الحكومات والهيئات الواضعة للمعايير بالعمل على وضع متطلبات تنظيمية جديدة تجاوبا مع هذه الاحداث. ستستمر سلطة دبي للخدمات المالية بتطبيق المعايير الدولية في مركز دبي المالي العالمي، على الرغم من أننا سنسعى للتحقق من ان اية التزامات جديدة على الشركات ستكون متناسبة مع المخاطر والمشاكل ذات العلاقة.

على مدى السنوات القليلة الماضية، تزايدت الحاجة في هذا المجال لتوحيد المعايير في مختلف المناطق والقطاعات، وذلك لمواكبة الطبيعة العالمية للخدمات المالية وتوحيد المجال والتقاء المنتجات. وستعمل ردود الفعل على الأزمة المالية والسعي للوصول إلى توافق أكبر في المعايير التنظيمية على زيادة سيادة الهيئات الدولية التي تضع المعايير، مثل المجلس المشترك اياسكو، والجمعية العالمية لمشرفي التامين ومجلس الخدمات المالية الإسلامية ومنظمة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية.

التمويل الإسلامي

نظرا للنمو المتسارع في التمويل الإسلامي في المنطقة وتزايد اهتمام الأسواق المالية المتطورة به، سيتم تسليط كثير من التركيز على المنتجات المالية الإسلامية. في الفترة القادمة يمكننا ان نتوقع ان يعمل المجتمع التنظيمي على الخروج باطار تنظيمي ورقابي معدل ملائمة احتياجات محددة للتمويل الإسلامي وعلى تطوير معايير شرعية متوافقة عبر المناطق المختلفة وتوحيد معايير التمويل الإسلامي ومعايير التمويل التقليدية. وستكون سلطة دبي للخدمات المالية على استعداد للمساعدة في هذه التطورات وستستمر بتقديم نظام مغر ومتزن لمنتجات و مزودين التمويل الإسلامي.

تنظيم صناديق التحوط

يبقى تنظيم صناديق التحوط موضوع حوار عالمي هام. تفرض طبيعة هذه الصناديق مخاطر معينة على الأسواق المالية. في السنوات السابقة، انهارت بعض صناديق التحوط بينما لحقت بصناديق أخرى خسائر فادحة. على الرغم من ان نشاط صناديق التحوط محدود حاليا في المنطقة، الا ان صناعية صناديق التحوط تبقى مجال التركيز لسلطة مركز دبي المالي العالمي. لقد طرحت سلطة دبي للخدمات المالية قواعد ممارسات طوعية سرت من 1 يناير 2008 في مبادرة ارشادية لنمط سلوك مشغلي صناديق التحوط. وتقوم تلك القواعد على الالتزامات الحالية لجميع مشغلي صناديق الاستثمار الجماعية في مركز دبي المالي العالمي.

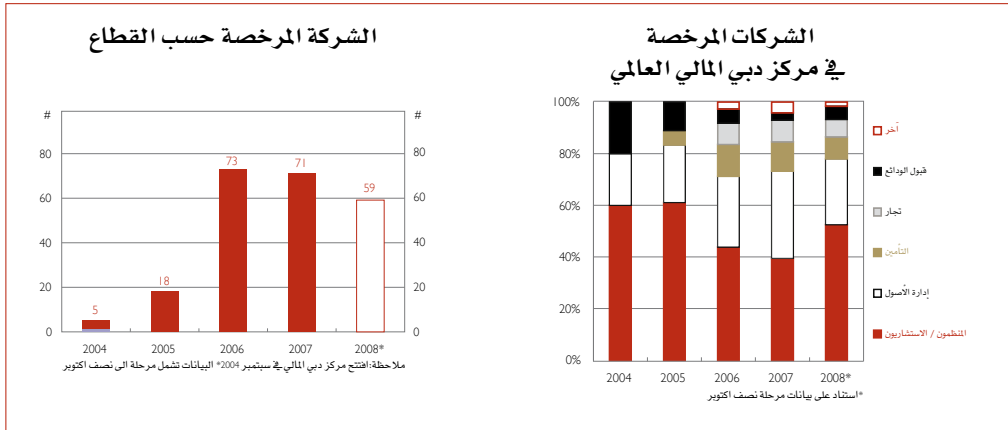
ملائمة العمل ودور الاستشارات

مع محاولات الحكومات التقليل من الاعتماد على التقاعد العام، تشجع تلك الحكومات الأفراد على القيام بترتيبات الاستثمار الخاصة بهم مما يجعلهم معتمدين بشكل أكبر على الاستشارات التي يتلقونها بخصوص الاستثمارات. تبين الاعمال التي قام بها المجلس المشترك "Joint Forum" مؤخرا أهمية متطلبات الافصاح المترابطة وملائمة للعمل في مبيعات منتجات الاستثمار والمنتجات المصرفية ومنتجات التامين. وتشير هذه الاعمال، وكذلك توجيهات الاتحاد الاوروبي إلى زيادة متوقعة في توحيد المتطلبات المفروضة على المستشارين. في عام 2008، سمحت سلطة دبي للخدمات

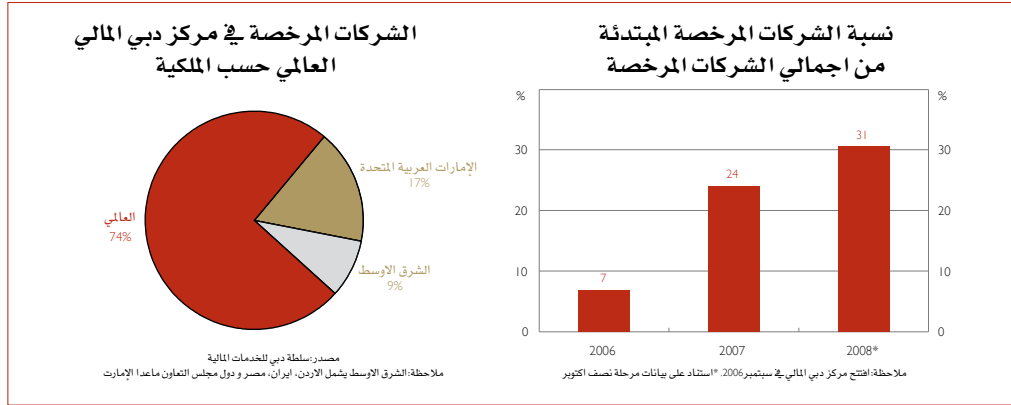
المالية للشركات التعامل مع العملاء بالتجزئة بخصوص عدد من الخدمات المالية. وتعزز متطلباتنا للتعامل مع عملاء التجزئة والامتلة على سوء البيع التي وقعت مؤخرا في مختلف أنحاء العالم أهمية ملائمة المنتجات لهؤلاء العملاء.

مركز دبي المالي العالمي

يحتضن مركز دبي المالي العالمي 244 شركة مرخصة، تم ترخيص معظمها بعد عام 2005. وقد ثبت عدد الشركات التي يتم ترخيصها في كل سنة علي أكثر من 70 شركة سنويا على مدى السنوات القليلة الماضية، ليرتفع قليلا في عام 2008. يبدو أن جاذبية مركز دبي المالي العالمي قد تقدمت نسبيا منذ الأزمة الأمريكية التي ظهرت في يونيو 2007. وقد كان هذا التقدم ناتج عن السمعة الطيبة التي تزايدت لمركز دبي المالي العالمي بالإضافة إلى السيولة المرتفعة التي شهدتها دولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة ككل. إن أكثر القطاعات المالية التي تعمل بها الشركات المرخصة هي إدارة الأصول وترتيبها وتقديم الاستشارات بخصوصها. على الرغم من أن التوقعات الحالية للشركات المرخصة التي انضمت حديثا إلى مركز دبي المالي العالمي قوية، إلا أن هناك شكوك تسود أجواء المدة المتوسطة في ظل الأزمة المالية الحالية.



انعكاسا للطبيعة العالمية لمركز دبي المالي العالمي، معظم الشركات القائمة في المركز هي شركات مملوكة لأشخاص من خارج الدولة. في أواسط اكتوبر 2008، كان في مركز دبي المالي العالمي 38 شركة إماراتية، و 20 شركة اقليمية و 168 شركة عالمية. بعد رفع قرار منع تأسيس شركات مبتدئة في المركز، أخذت نسبة الشركات المبتدئة المرخصة في كل عام بالتزايد جوهريا منذ عام 2006 لتصل إلى 31% من اجمالي الشركات المرخصة في أول عشرة شهور من عام 2008.



نظرة مركز دبي المالي العالمي

يعمل مركز دبي المالي العالمي على بناء سمعته كمركز مالي رائد في المنطقة. وتصنف دبي بالمركز 23 في العالم وقد قطعت شوطاً طويلاً في الريادة بالنسبة للمراكز المالية الأخرى في الخليج وفقاً لتصنيفات جلوبال فاينانشال سنتر اندكس.¹ حسب التقرير المذكور، يبدو من المتوقع أن تحافظ دبي على وضعها كمركز مالي رائد. عادة تعرف دبي بأنها المركز المالي المحتمل؛ أن يصبح "أكثر أهمية" وأنها المنطقة التي يمكن للشركات أن "تفتح فيها مكاتب جديدة" في السنوات القليلة القادمة.²

تصنيفات مؤشر المراكز المالية العالمية

مارس 2007	سبتمبر 2007	مارس 2008	سبتمبر 2008	
25	22	24	23	دبي
-	44	39	43	البحرين
-	47	47	45	قطر

سيتي اوف لندن كوربوريشن، إيضاح: تم تصنيف 59 مركز مالي

من المعروف أن المراكز المالية في دبي وقطر قد استفادت من الارتفاع في أسعار النفط والاستثمارات الحكومية "الكبرى" في إنشاء مراكز مالية.³

الآن، إذا ما نظرنا إلى الأمام، فإن النتائج التي توصلت إليها عمليات المسح تفيد بأنه يلزم "تطويراً واسعاً لكافة النواحي التنافسية الخمسة، بالتحديد البنية التحتية المالية" لتحسين التصنيفات الحالية.⁴

1. يأخذ المؤشر بعين الاعتبار خمسة نواحي تنافسية هي الأشخاص، بيئة العمل (بما في ذلك التنظيم)، القدرة على الوصول إلى السوق، البنية التحتية والتنافسية بشكل عام (وتشمل مكون أسلوب الحياة).
2. مؤشر المراكز المالية العالمية 3 و4 بين / سيتي اوف لندن كوربوريشن، مارس 2008.
3. مؤشر المراكز المالية العالمية 3 بين / سيتي اوف لندن كوربوريشن مارس 2008.
4. المرجع نفسه.

الأهداف الاستراتيجية لسلطة دبي للخدمات المالية
لسنة 2010/2009

الأهداف الاستراتيجية لسلطة دبي للخدمات المالية لسنة 2010/2009

حددت سلطة دبي للخدمات المالية ثلاثة أهداف استراتيجية لتسيير أعمالنا خلال السنتين القادمتين. وكل من هذه الأهداف مقسم إلى مجالات محددة التركيز. على الرغم من أن سلطة دبي للخدمات المالية تملك خططاً إجرائية مفصلة لكل هدف استراتيجي وكل من مجالات التركيز فيه، إلا أنه ولأغراض هذه الخطة، فإننا سنشير فقط إلى بعض الإجراءات الأكثر أهمية. كما أنه تتسجم هذه الإجراءات أيضاً مع نظرة سلطة دبي للخدمات المالية حول أهم مجالات المخاطر في البيئة على مر السنة القادمة.

أول هدف استراتيجي: تعزيز موقفنا كمنظم مرموق عالمياً

حسبما تم تحديده في خطة العمل لسنة 2008/2007، فإن رؤية سلطة دبي للخدمات المالية هي أن تكون منظماً عالمياً مرموقاً ونموذجاً يحتذى به في تنظيم الخدمات المالية في الشرق الأوسط. دعماً لهذه الرؤية، كان أهم أهداف خطة عام 2008/2007 هو "الالتزام بأفضل الممارسات العالمية". إننا نعتقد أننا اكتسبنا اعترافاً قوياً كمنظم خدمات مالية - سواء في المنطقة أو في مجتمع التنظيم الدولي وفي السوق العالمية ككل.

وقد صاحب ذلك الاعتراف تطبيقاً للمبادئ التي وضعتها الهيئات الدولية التي تضع المعايير. فقد تمت صياغة قوانين مركز دبي المالي العالمي وقواعد سلطة دبي للخدمات المالية على هدي من تلك المعايير. إن تطبيقنا لهذه المعايير مشهود له من صندوق النقد الدولي في برنامج تقييم القطاع المالي. وسنقوم خلال الفترة التي تغطيها هذه الخطة بالبناء على العمل الذي تم إنجازه بالفعل.

وهذا سيعود على مركز دبي المالي العالمي بميزة ملموسة: في الاستطلاع الذي أجرته "تشانغ لينك" على الأطراف ذات العلاقة، كانت إحدى أهم النتائج التي توصل إليها الاستطلاع هو أن ما جذب الشركات المرخصة إلى مركز دبي المالي العالمي؛ البيئة التنظيمية القوية ووضع وسمعة سلطة دبي للخدمات المالية.

1. سنستمر بالالتزام بالمعايير العالمية وبالمساهمة فيها.

اصدرت سلطة دبي للخدمات المالية ورقة استشارة في النصف الثاني من سنة 2008، لاقتراح بيلار 11 و 111 و اتفاق بازل الثاني (المعروف باسم بازل 11) في مركز دبي المالي العالمي. تلعب الهيئات التي تضع المعايير دوراً هاماً في تطوير التنظيم، إذ أنها تنشر المبادئ المشتركة في ما بين الدول والمناطق المختلفة. ونظراً للأحداث الأخيرة والعمل من قبل لجنة بازل وغيرها من الهيئات التي تضع المعايير الدولية سوف نعلق تطبيق بازال 11.

حتى تاريخه، كانت سلطة دبي للخدمات المالية منخرطة إلى حد كبير بأعمال الهيئات الدولية التي تضع المعايير مثل اياسكوو الجمعية العالمية لمشرفي التأمين ومجلس الخدمات المالية الإسلامية. وسنسعى للاستمرار في المساهمة في عمل هذه الهيئات وغيرها من الهيئات، على وجه التحديد في مجال التمويل الإسلامي؛ أيضاً في نواح أخرى لافادة مركز دبي المالي العالمي والنظام الذي تعمل فيه شركائنا المرخصة.

الخطوة الاجرائية لسلطة دبي للخدمات المالية:

1. رصد التطورات في هيئات واضعي المعايير الدولية، ولا سيما فيما يتعلق برأس المال وإدارة المخاطر.
2. المساهمة والاستمرار بالمساهمة في اللجان الدولية الكبرى مثل مجموعات عمل اياسكو واللجنة العالمية لمشريفي التامين و مجلس الخدمات المالية الإسلامية ومنظمة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية .
3. أن تصبح عضوا في المجلس الدولي للمنظمين المستقلين للتدقيق.
4. العمل بالمشاركة مع المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة وقوة مهام الإجراءات المالية للشرق الاوسط وشمال افريقيا لتشكيل هيئة عمل مشتركة حول مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب.

2. سنقوم بتقديم الريادة للفكر التنظيمي، خاصة في مجال التمويل الإسلامي

خلال السنتين الماضيتين، رسخت سلطة دبي للخدمات المالية مكانتها كمنظم مرموق للخدمات المالية في المنطقة. على مدى السنتين القادمتين، سنستمر ببناء هذه السمعة. كما قمنا بتطوير سمعتنا في المنطقة وخارجها كقياديين ومشرعين تنظيميين.

يلعب التمويل الإسلامي دورا متزايدا في المرحلة المالية العالمية. بما أن سلطة مركز دبي المالي العالمي ترغب بزيادة تطوير التمويل الإسلامي في المركز، فإننا سنوظف مساهماتنا في الهيئات الدولية الواضعة للمعايير للاستمرار بالتأثير على اتجاه التنظيم بخصوص التمويل الإسلامي. لقد وضعت سلطة دبي للخدمات المالية نظام تمويل إسلامي عالمي الطراز. فعلى مدى السنتين القادمتين، سنركز على صقل هذه الناحية من نظامنا.

الخطوة الاجرائية لسلطة دبي للخدمات المالية:

1. الاستمرار بالمشاركة مع واضعي المعايير العالمية مثل منظمة المحاسبة و التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية و مجلس الخدمات المالية الإسلامية.
2. تعزيز دور مذكرات التفاهم الثنائية وعلاقات العمل الفعالة والبروتوكولات مع منظمين ذوي العلاقة الخاصة فيما يتعلق بالتمويل الإسلامي.
3. المشاركة المنسقة في نشاطات التمويل الإسلامي العالمية.

3. سنستمر بتعزيز علاقات الأطراف ذات العلاقة

تكرس سلطة دبي للخدمات المالية قيمة كبرى للعمل مع شركاء السوق وكذلك للعمل مع منظمين الدوائر التنفيذية الأخرى. على مدى السنتين الماضيتين، وثقت سلطة دبي للخدمات المالية علاقاتها مع المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة وهيئة الإمارات للأوراق المالية والسلع

وشرطة دبي وغيرها من السلطات المحلية في الدولة والإقليم. كما عملنا أيضا على تقديم المشورة والحوار مع شركاتنا المرخصة، ومؤسسات السوق المرخصة ومزودو الخدمات المساعدة. وقد ركز الاستطلاع الذي أجرته "تشانغ لينك" على الأطراف ذات العلاقة على قوة سلطة دبي للخدمات المالية في تطوير تلك العلاقات. وستستمر سلطة دبي للخدمات المالية على مدى السنتين القادمتين بتطوير علاقاتها مع كبار الأطراف ذات العلاقة في المنطقة وعالميا.

الخطة الاجرائية لسلطة دبي للخدمات المالية:

1. الإستمرار بالعمل مع كبار الأطراف الخارجية ذات العلاقة في الدولة مثل هيئة الإمارات للأوراق المالية والسلع والمصرف المركزي في دولة الإمارات العربية المتحدة.
2. الاستمرار باستخدام دورات التواصل المعتادة لترويج الوعي (مسؤولي الامتثال للقانون في المركز) ضمن المجتمع المنظم في مركز دبي المالي العالمي بالمتطلبات التنظيمية ومبادرات سلطة دبي للخدمات المالية وتبادل وجهات النظر.

الهدف الاستراتيجي الثاني: القدرة على البناء

1. سيكون لدينا الأشخاص المناسبون في الأماكن المناسبة
أحد الأسباب الرئيسية لمستوى الرضا العالي عن سلطة دبي للخدمات المالية هو اعتقاد الأطراف المعنية بأن سلطة دبي للخدمات المالية توظف كادرا عالي الجودة. فإن المنطقة تفتقر للموارد الخبيرة في الالتزام بقوانين الكوادر التنظيمية، مما يفرض على سلطة دبي للخدمات المالية ضغطا للمحافظة على موظفيها الهامين. بالإضافة إلى ذلك، بعد انكشاف أزمة الائتمان، ازداد تسليط الضوء على الحاجة للمنظمين والمؤهلين والمزودين بالكوادر ومصادر التمويل بالشكل المناسب. تملك سلطة دبي للخدمات المالية استراتيجية للإبقاء على موظفيها وخطة لاستبدال الموظفين الذين يتركون وظائفهم، والتي ستستمر بأن تكون محط تركيز في العمل على مدى السنتين القادمتين.
- تستمر سلطة دبي للخدمات المالية بالالتزام بتطوير المهارات التنظيمية بين المواطنين عبر برنامج قادة الغد التنظيميين. وقد أتم البرنامج الذي أخذ في العام المنقضي دفعته الثالثة، دورته الأولى كاملة بعدد من المواطنين الخريجين الذي يعملون حاليا كمدرء في سلطة دبي للخدمات المالية.

الخطة الاجرائية لسلطة دبي للخدمات المالية:

1. استمرار التركيز على برنامج قادة الغد التنظيميين لضمان استمرارية جودة البرنامج والإبقاء على المرشحين لبرنامج قادة الغد التنظيميين.
2. الاستمرار بعرض مناصب وظيفية منافسة لضمان المحافظة على الجودة العالية لكادر سلطة دبي للخدمات المالية.

2. أن نزود موظفينا بالمهارات والأدوات المناسبة

يستمر تركيزنا على توظيف خبرات دولية في مختلف المستويات لدينا ولاستكمال هذه المهارات خلال السنة المنقضية، وضعت سلطة دبي للخدمات المالية برنامج تعليم وتطوير هادف لجميع موظفي

سلطة دبي للخدمات المالية. ويركز هذا البرنامج على بناء المهارات المختلفة للموظفين وعلى استمرار التطوير المهني. وسيستمر البرنامج على مدى السنتين القادمتين في تطبيق مبادرات تطوير وفرص تعليم هامة في سلطة دبي للخدمات المالية.

إضافة إلى توفر المهارات المناسبة، يحتاج الموظفون ذوي الجودة العالية لأدوات بجودة عالية لأداء أدوارهم بفعالية. إن الاهتمام الأول لسلطة دبي للخدمات المالية هو تقديم المعلومات الإدارية المناسبة وضمان أن تكون انظمتنا على مستوى عالمي.

الخطة الاجرائية لسلطة دبي للخدمات المالية:

1. تقديم مبادرات تطوير للموظفين كجزء من برنامج التعليم والتطوير. تطوير وانتاج برامج هادفة مثل تعليم التمويل الإسلامي المتقدم، اخذين بعين الاعتبار اهدافنا الاستراتيجية.
2. تصميم وتنفيذ نظام معلومات إدارية جديد لسلطة دبي للخدمات المالية.
3. الاستمرار ببرنامج العمل مع الموظفين من خلال قنوات الاتصال الداخلية.

الهدف الاستراتيجي الثالث: تطوير أسلوبنا في التنظيم القائم على تقييم المخاطر وتضمينه ثقافة تنظيم قائمة على تقييم المخاطر

1. وضع اطار عمل واحد قائم على تقييم المخاطر وأسلوب تنظيمي قائم على تقييم المخاطر إن الأسلوب التنظيمي المين لسلطة دبي للخدمات المالية هو أن يكون أسلوباً قائماً على تقييم المخاطر وتجنب العبء التنظيمي غير اللازم. في البيئة الاقتصادية الحالية، يحتل وضع اطار صحيح للعمل التنظيمي القائم على تقييم المخاطر ومتسقا مع المعايير الدولية؛ أهمية خاصة لضمان المحافظة على وضع سلطة دبي للخدمات المالية كمنظم من الطراز العالمي.

في عام 2008 طرحنا مشروع قائم على تقييم المخاطر، وهو مبادرة لتعزيز قدرتنا على مراجعة المخاطر والتجاوب معها والتحقق من تطبيق ذلك الأسلوب بشكل موحد في كتاب قوانيننا وفي إجراءاتنا. سيعمل هذا المشروع على مدى السنتين القادمتين وسيتطرق لمعظم نواحي سلطة دبي للخدمات المالية - قوانيننا وإجراءاتنا وانظمتنا وتطوير العاملين لدينا.

بفضل هذا المشروع، ستشهد الشركات قوانين تعكس تقييم المخاطر ونماذج لا تطلب الا المعلومات المناسبة وتركيز الاهتمام التنظيمي على مجالات النشاط التي تقدم أكبر قدر من المخاطر. إن بعض نتائج هذا المشروع ستعمل على التخفيف من القيود التنظيمية وبعضها سيزيد الاهتمام بالنشاطات ذات المخاطر العالية.

إن جوهر تنظيم سلطة دبي للخدمات المالية هو أهدافنا القانونية، مع التعبير عن سياستنا التنظيمية في كتاب القوانين الخاص بنا. وعليه، ستقوم سلطة دبي للخدمات المالية بمراجعة قوانيننا وقواعدنا لعكس قدرتنا على تحمل المخاطر، دون فرض عبء زيادة الالتزام بالقوانين على الصناعة.

إن إجراءاتنا التنظيمية هي الوسيلة التي نطبق من خلالها أهدافنا. سيعمل هذا المشروع على التحقق من أن هذه الإجراءات تتفق مع اطار العمل الكلي القائم على تقييم المخاطر.

الخطة الاجرائية لسلطة دبي للخدمات المالية:

1. تعديل كل نموذج من نماذج كتاب قوانين سلطة دبي للخدمات المالية للتحقق من جعله متسقا مع قدر المخاطر المسموح به وليأخذ بعين الاعتبار التطورات الجديدة في المعايير الدولية وأفضل الممارسات التنظيمية.
2. تنفيذ المواصفات الجديدة لاطار العمل التنظيمي الخاص بنا القائم على تقييم المخاطر، بما في ذلك المخاطر ونظام المعلومات التنظيمية في كافة انحاء سلطة دبي للخدمات المالية.
3. تنفيذ خطة مناسبة لحل النزاعات لمستثمري التجزئة.

2. سنعمل على دعم ثقافة تنظيم قائمة على تقييم المخاطر.

وسيركز العمل تحت المشروع القائم على تقييم المخاطر على شمل ثقافة تنظيم قائمة على تقييم المخاطر، وبالإضافة تشمل التعامل مع هذه النقاط بشكل مستدام مع موظفينا؛ سيشمل توصيل توقعات سلطة دبي للخدمات المالية ومعلوماتها بشكل فعال إلى شركائنا وأطرافنا ذات العلاقة.

الخطة الاجرائية لسلطة دبي للخدمات المالية:

1. الاستمرار بدعم نشاطات التواصل التي تقوم بها سلطة دبي للخدمات المالية مع شركاتها ومحاميها ومحاسبها ومدققي حساباتها ومستشاريها للالتزام بالقوانين.
2. الاستمرار بتطوير ثقافة الالتزام بالقوانين في الشركات، من خلال أسلوبنا الرقابي.

العمل كالمعتاد

بالإضافة إلى الأهداف الاستراتيجية الثلاث، ستقوم سلطة دبي للخدمات المالية بعدد من المشاريع في عملنا كالمعتاد. حسبما ورد في مقدمة هذه الخطة، ستستمر الأعمال اليومية لنا كمنظمين لتحمل معظم وقتنا ومواردنا.

تأتي معظم مشاريعنا ومبادراتنا كنتيجة لتعديل تقييم المخاطر المحددة في ورشة إدارة المخاطر المنتظمة. يتيح لنا الإجراء مع وسائلنا الأخرى جمع المعلومات لتكوين نظرة حول المخاطر الداخلية التي تواجهها سلطة دبي للخدمات المالية (بخصوص أنظمتنا وإجراءاتنا والعاملين لدينا) والمخاطر التي تقرضها أهدافنا القانونية - بشكل عام المخاطر الخارجية.

وتتعلق المبادرات الأخرى للعمل كالمعتاد بإجراءات التحسين المستمرة والتخطيط لاستمرار العمل والنشاطات الرقابية ونشاطات الترخيص وتنفيذ الأنظمة التي تدعم هذه النشاطات.

بعض المبادرات والمشاريع الأكثر أهمية، المدرجة حسب أقسام سلطة دبي للخدمات المالية هي:

قسم الترخيص

- تنفيذ نتائج تعديل نماذج الترخيص.
- تولي القيادة في تعديل متطلبات كتاب القوانين بالنسبة لـ "نشاطات خدمات التمويل".

قسم الرقابة

- دراسة ترتيبات أخرى لتحديد هوية الصناديق من المناطق ذات العلاقة.
- القيام بعمليات تعديل متخصصة للشركات المعنية بخصوص ما يلي:
 - التسعير وتقييم الصناديق
 - مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب
 - التعامل مع أموال العملاء
 - التمويل الإسلامي
 - إدارة دائرة التأمين
 - تنفيذ بنود حماية التجزئة من جانب الشركات التي تتعامل مع عملاء التجزئة
 - ملائمة الاستشارة

قسم الأسواق

- تعزيز التواصل مع مراقبي الأسواق ذات العلاقة في الدول والمناطق الأخرى.
- إصدار قواعد عمل لمؤسسات السوق المرخصة في مركز دبي المالي العالمي.
- تعديل قوانيننا المتعلقة بأنظمة التجارة البديلة.
- تنفيذ متطلبات حوكمة الشركات للكيانات (منقول من 2008).

قسم السياسات والخدمات القانونية

- إدارة تعديل كتاب قوانين سلطة دبي للخدمات المالية.
- مراقبة جداول عمل واضعي المعايير وكذلك التطورات التنظيمية العالمية ومضاهاة قوانين سلطة دبي للخدمات المالية ذات العلاقة معها.
- تولي قيادة تعديل نموذج الاستثمارات الجماعية في كتاب قوانين سلطة دبي للخدمات المالية.

قسم التنفيذ

- منع أي سلوك يسبب أو قد يسبب أي ضرر لسمعة مركز دبي المالي العالمي باستخدام أسلوب التنظيم القائم على تقييم المخاطر، والكشف عن مثل ذلك السلوك وقمعه.
- استعراض الإطار اللازم لتنفيذ القرار، والتحقيق والتخطيط واختيار علاج يستند على نهج يقوم على تقييم المخاطر.
- تنفيذ وإدارة النظام الإلكتروني للشكاوى لسلطة دبي للخدمات المالية.

مكتب المستشار العام

- المشاركة و المساهمة في عمل هيئات واضعي المعايير الدولية.
- تعزيز مذكرات التفاهم الثنائية وإدارة علاقات العمل الفعالة مع المنظمين العالميين.
- تنسيق تبادل المعلومات مع المنظمين العالميين.

الاتصالات والتخطيط الاستراتيجي

- إدارة العلاقات الإعلامية المحلية والدولية.
- اصدار وتوزيع البيانات الاقتصادية وتحليلها.

الموارد البشرية

- تطوير وتسليم برنامج تدريب التمويل الإسلامي.
- الاستمرار بتنفيذ استراتيجية الحفاظ على الموظفين و التخطيط لاستبدال الموظفين.

العمليات

- تصميم وتطوير إدارة الكوارث والتواصل مع الدوائر ذات العلاقة.
- دعم مبادرات قسم تقنية المعلومات التي تنتج عن المشروع القائم على تقييم المخاطر وغيره من المشاريع بما في ذلك تحديد وتطوير ودعم الانظمة ذات العلاقة.
- الدعم المستمر لعمليات سلطة دبي للخدمات المالية من خلال تقنية المعلومات والتمويل وإدارة المخاطر.

توافق التطور مع خطة العمل

توافق التطور مع خطة العمل

في كل عام، تنشر سلطة دبي للخدمات المالية تقريراً سنوياً يبين نشاطات سلطة دبي للخدمات المالية وإنجازاتها خلال العام المنقضي. إن التقرير السنوي هو بشكل جوهري، تقرير تطور يتوافق مع خطة العمل.

بالإضافة إلى التقرير السنوي، تنشر سلطة دبي للخدمات المالية مرتين في العام تقريراً بعنوان إنجازات سلطة دبي للخدمات المالية والذي يبين النشاطات والإنجازات التي حققتها سلطة دبي للخدمات المالية.

وتنشر سلطة دبي للخدمات المالية باستمرار التطورات والنشرات الإعلامية على موقعها الإلكتروني. توجد نسخ من كافة منشورات سلطة دبي للخدمات المالية على الموقع www.dfsa.ae.



العنوان الفعلي

الجنح الغربى، الدور 13، مبنى البوابة، مركز دبي المالي العالمي

العنوان البريدي

ص ب 75850، دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف +971 (0)4 362 1500

فاكس +971 (0)4 362 0801

الاستفسارات العامة عبر الهاتف أو البريد الإلكتروني info@dfs.ae

لمزيد من المعلومات وللبقاء على اطلاع على آخر المستجدات يرجى زيارة الموقع الإلكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية على العنوان www.dfs.ae

